عبث أميركي في إيران أم إرهاصات ثورة على الثورة؟

محمد قواص *

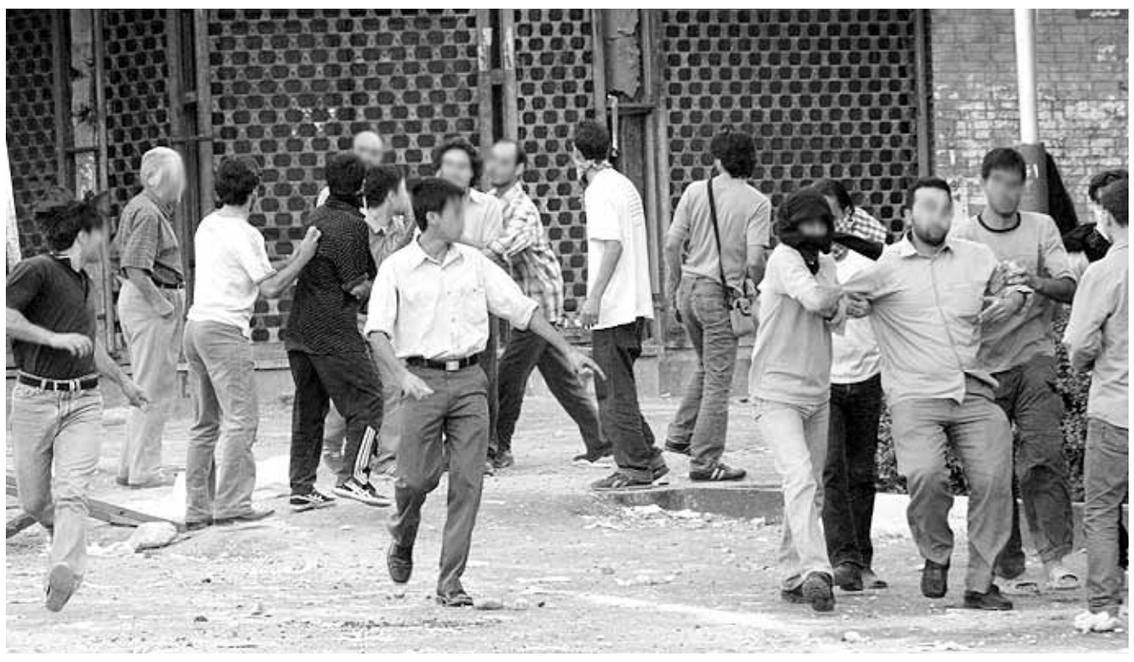

من المواجهات بين قوات الأمن الإيرانية والطلاب.

■ قد لا يتعجل المراقب ربط التظاهرات التي شهدتها المدن الإيرانية بنيات واشنطن إزاء طهران. بيد أن المتابع لمسلسل التصريحات الصادرة عن أصحاب القرار الإيراني يوحي بأن ما يجري لافت ومفصلي، وليس تفصيلاً في الحياة السياسية الإيرانية. اذ استنفر أصحاب السلطة في إيران حناجرهم للإدلاء بتصريحات شكّلت هجوماً مضاداً على الولايات المتحدة على نحو يوحي بقناعة طهران بمدى قدرة واشنطن على العبث في البيت الإيراني. فحذر مرشد الثورة الإسلامية آية الله علي خامنئي الولايات المتحدة من المساس بسيادة بلاده، معتبراً أن نيات عسكريي واشنطن ضد إيران هي بمثابة «انتحار للمعتدي». وقدمت طهران احتجاجاً رسمياً ضد ما اعتبرته تدخلاً أميركياً في شؤونها الداخلية إثر تصريحات الرئيس جورج بوش الداعمة للتظاهرات.

ويتوازى السجال في هذا الشأن مع حملة ضغوط غربية عامة وأميركية خاصة تختص بالملف النووي. وتجاوز الجدل في هذا المضمار إيقاعه الديبلوماسي والإعلامي، وأضحى إجرائياً مباشراً من خلال التقرير السلبي الذي قدمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في شأن عدم التعاون الكامل لإيران مع الوكالة وتغاضيها، على ما أعلن محمد البرادعي المدير العام للوكالة، عن الإفصاح عن بعض نشاطاتها النووية. وربما ذكّر هذا الفصل بالاتهامات التي كيلت للنظام العراقي السابق ومهدت لإزالته.

ويعتبر مراقبون أن التظاهرات الطالبية التي شهدتها طهران وامتدت إلى مدن أخرى هي نتاج تنافر داخلي بين حركية العصر وجماد الآلة الحاكمة في إيران. وإن ما فشل التيار الإصلاحي بقيادة الرئيس محمد خاتمي في تحقيقه، أفلت من ضوابط مؤسسات الدولة وخرج يتفجر علناً في باحات الجامعات ويتسلل خجلاً نحو الشوارع. أي أن الأمر داخلي بيتي محلي بحت لا يرتبط مباشرة بالتناقض الإيراني الحالي مع البيئة الدولية التي نتجت من حرب العراق.

على أن تسليط المجهر على الحال الإيرانية قد يقود إلى قراءة أبعاد أكبر لحركة الشارع الإيراني الراهنة. فما يراد له أن يكون «ربيعاً إيرانياً» يتغذى مباشرة من نتاج الحرب الأميركية على العراق ومن واقع انحشار الكيان الإيراني بين فكي كماشة أميركية تطبق على الخاصرة الإيرانية من الجهة الأفغانية والجهة العراقية. وقد تستند بعض الآراء الى نظرية مفادها أن انتفاء النقيض يفقد مبرر وجود الأصيل، أي أن سقوط النظام العراقي بتناقضه التاريخي والدموي يضعف الأسس النظرية لبقاء النظام الإيراني بالطبعة الحالية على الأقل. ناهيك عن أن التبدل الجذري في النظام السياسي الإقليمي لجهة القضاء على نظاميّ البعث و«طالبان» المجاورين يقود حتماً إلى انتفاء الأعمدة الجيوستراتيجية التي تعايش معها نظام طهران، وتغذى من تناقضه معها في تدعيم أساساته. وإذا ما أُضيف على ما أسلفنا حملة ضغوط مباشرة تقودها الولايات المتحدة براهنها العالمي والإقليمي، فإن من المقبول الحديث عن هزة إيرانية ينفخها زلزال أميركي في المنطقة.

وما يسوقنا إلى استنتاج جسامة التحدي الذي يتعرض إليه النظام الإيراني من داخله، هو خطورة الاتهامات التي وجهت إلى المشاركين في هذه التظاهرات. فالتصريحات التي صدر بعضها عن مراجع عليا تحدثت عن «المشاغبين والكفار»، فيما وصفتهم مصادر أخرى بـ«السوقيين أصحاب السوابق» و«العاطلين من العمل» و«أعداء الثورة». تعددت الأوصاف والهدف واحد: نزع أي شرعية ثورية عن هذا التحرك ونفي أي صفة سياسية له. وإن كان لا بد من القبول بالطابع السياسي لـ«أعمال الشغب» فأصحابها مرتزقة عملاء، لا بل «أبناء السافاك (الشرطة السرية أيام الشاه) وأعضاء من الحاشية الإمبراطورية وعائلة الشاه ومعارضي الثورة الفارين» على حد تعبير الرئيس السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني.

على أن الحركة الحالية وإن كانت تلتقي مع سعي الإصلاحيين في كسر جماد المؤسسة السياسية في إيران (٢٤٨ إصلاحيا دافعوا في رسالة مفتوحة عن حق الإيرانيين في انتقاد قادتهم ووصفت ممارسة «سلطة دينية مطلقة» بأنها بدعة)، غير أن كثيراً من شعارات المتظاهرين طاولت زعيم الإصلاحيين الرئيس محمد خاتمي نفسه مطالبة إياه بالاستقالة، وهو سلوك يذكر بانقلاب المجتمع السوفياتي على مؤسسات البلاد بمحافظيها وإصلاحييها (بمن فيهم الرئيس ميخائيل غورباتشوف نفسه). لهذا يلاحظ انشغال السلطة باستيعاب الحدث عبر أساليب تقليدية من قمع وعنف، ومن خلال أخرى عقائدية تلعب على أوتار الايمان والكفر، وعبر أساليب ديبلوماسية تشتد وتلين للتعامل مع الرياح باشتدادها ولينها.

وكان من الممكن لسلطات طهران أن تتعامل مع الحدث على منوال تعاملها السابق مع أحداث انعكست انفجاراً شعبياً في الشارع (كثورة الطلاب في تموز/يوليو من عام ١٩٩٩)، أو برزت من خلال اشتقاقات عقائدية انتقدت المرشد وشككت في نظرية ولاية الفقيه. بيد أن نفخ الولايات المتحدة في أشرعة المتظاهرين، منح الحركة الراهنة طابع الاستثناء والخطورة، وحوّل الحدث المحلي إلى نزاع ديبلوماسي تقدمت في شأنه طهران باحتجاجها ضد تدخل واشنطن في شؤون إيران. وتبرز مفاتيح هذا التدخل في تصريحات الرئيس الأميركي الذي اعتبر التظاهرات «بدايات تعبير الشعب عن توقه لإيران حرة». لكن طهران تنظر بعين الريبة أيضاً إلى محطات التلفزيون المعارضة الناطقة بالفارسية (يشرف على معظمها أنصار الملكية) التي تبث من لوس أنجيليس والتي بثت قبل اندلاع التظاهرات نداءات في هذا الشأن.

إيران إذاً تدفع اليوم ضريبة «منطقية» لما آلت إليه أحوال المنطقة بعد استحقاقيّ أفغانستان والعراق وتدخل بوش الشخصي في الملف الشرق الأوسطي. ويعود تفسير استهدافها في هذا الشكل المكثف من قبل الولايات المتحدة الى خشية هذه الأخيرة من قدرة طهران على العبث في ملفات حيوية وساخنة في العراق وأفغانستان وفلسطين. وما عجلة واشنطن في «التعامل» مع الحال الإيرانية إلا وليد قناعة البنتاغون في امتلاك طهران وسائل التعطيل لمشروع الولايات المتحدة في المنطقة (في العراق خصوصاً). وإذا ما تم عزل التعامل مع حال كوريا الشمالية، وتم ضمان «تعاون» سورية مع واشنطن، تنبري الحال الإيرانية حجر عثرة بنيوياً يهدد مستقبل الوجود الأميركي في المنطقة وفق خطط الإدارة الجمهورية الحالية.

تسعى الولايات المتحدة إلى ممارسة كل أشكال الضغوط لدفع القيادة الإيرانية الى قبول الأمر الواقع الذي أثمرته الحرب على العراق. وإذا ما كان عنوان تلك الحرب نزع أسلحة الدمار الشامل، فإن واشنطن تسعى إلى منع إيران من إنتاج تلك الأسلحة التي يدّعي وزير الخارجية الإسرائيلي امتلاك إيران لها نهاية السنة المقبلة. وبغض النظر عن مواقف الطرفين الأميركي والإيراني في شأن برنامج إيران النووي، إلا أن من الواضح أن إيران ستضطر إلى استيعاب الضربات عبر تراجع في الملف النووي وقبول عمليات تفتيش مفاجئة. اذ ربما كانت في هذا السلوك حماية للمشروع النووي الإيراني، وعدم إحراج للشريك الروسي في هذا الشأن، واحتفاظ بعلاقة مع الاتحاد الأوروبي لطالما كانت متقدمة ومتميزة عن العلاقة المتوترة مع واشنطن.

وعلى رغم أن ما سبق قد يوحي بمأزق إيراني، بيد أن السياسة هي إدارة الاحتمالات وتفعيل عناصر القوة في الوقت المناسب. فتهديد الاتحاد الأوروبي بوقف الحوار مع إيران إذا ما رفضت التعاون في الملف النووي، ألحق بتصريحات لوزير الخارجية البريطاني جاك سترو يتحدث عن «حتمية» التغيير في إيران مع رفضه أن يأتي من الخارج، فيما أرسلت باريس إشارة إيجابية أخرى حين شنت حملة اعتقالات واسعة طاولت عناصر وقيادات من تنظيم «مجاهدين خلق» المعارض لطهران تحت يافطة مكافحة الإرهاب (في وقت أبقت الولايات المتحدة على وجود شبه عسكري لهذا التنظيم في العراق كورقة ضغط على إيران). ولا بأس من التذكير بالنفوذ الذي تمتلكه إيران في صفوف الشيعة في العراق بما يجعلها شريكاً طبيعياً في أي تسوية تخص العراق، ومن دون أن نهمل هامش المناورة الذي يمتلكه الإيرانيون في الحقل الأفغاني على نحو قادر على أن يؤرق الأميركيين.

الجدل الإيراني – الأميركي في حال كر وفر، وفي السياسة بين الدولتين صولات وجولات، بيد أن ما حصل في الداخل الإيراني من تظاهرات وأعمال شغب، وبغض النظر عن مدى رعاية الولايات المتحدة لها، فإن الثابت أن تناقضات المجتمع الإيراني خرجت إلى العلن، وأسقطت المحرمات وشككت في طوباوية المؤسسات الحاكمة. ولا طائل من اتهام الحركة الحالية بالغوغائية والميل إلى الاحتجاج لمجرد الاحتجاج، وليس من الحكمة إفراغها من مضامين سياسية. وقد تذهب تصريحات الرئيس خاتمي المدافعة «عن حق الاحتجاج كأداة من أدوات الديموقراطية» لتأتي بالماء إلى طواحين المتظاهرين بغرض استثمار حركة الشارع لمصلحة تياره الإصلاحي من جهة، وبغرض استيعاب هذه الحركة ومنعها من الانقلاب على النظام السياسي «بجناحيه».

* صحافي لبناني مقيم في لندن.

"مجاهدين خلق" ضحية قطيعتهم مع الواقع

□ باريس - ارليت خوري

■ كثيرون هم الفرنسيون الذين يتذكرون عناصر منظمة «مجاهدين خلق» الذين كان انتشارهم في شوارع باريس من المناظر المألوفة في الثمانينات. إذ غالباً ما كان هؤلاء يتوزعون على مجموعات صغيرة، من شخصين أو ثلاثة، عند تقاطع الطرق الرئيسية، يستوقفون المارة ليعرضوا عليهم صوراً منفرة لجثث نساء وأطفال ورجال يقولون إنها نماذج عن «القمع الدامي الذي يعتمده نظام الملالي في إيران».

ومن خبرهم كان يحرف طريقه تلقائياً لتجنبهم، أما من لا يعرفهم فكان يجد نفسه عرضة لعظة سياسية حول «قباحة» النظام الإيراني و«دمويته»، لا تنتهي إلا بالتوقيع على عريضة تدين هذا النظام والتبرع ببعض النقود.

وفي تلك الفترة لم يكن وجود «مجاهدين خلق» في فرنسا مصدراً لأي إزعاج، فالعلاقات مع إيران كانت في أسوأ أحوالها وكانت المنظمة تقدم على حد قول الرئيس السابق للاستخبارات الفرنسية إيف بونيه خدمات مهمة للأجهزة الأمنية. إذ إن عداء «المجاهدين» المطلق لحكم رجال الدين جعلهم على استعداد للتعاون مع كل خصومه، معتبرين أن ذلك يقربهم من «اليوم العظيم» الذي لم يكفوا عن التبشير به والذي سيشهد انهيار نظام طهران تحت وطأة انتفاضة إيرانية عامة.

لكن هذه التحالفات، خصوصاً منها تحالفهم مع نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، في ظل الدوغمائية الشديدة التي تحكم مواقفهم وانعدام الواقعية السياسية لديهم أدت تدريجاً إلى تهميشهم وقوقعتهم وصولاً إلى سقوطهم.

نشأت المنظمة التي اعتمدت طروحات تشكل مزيجاً من الماركسية والإسلام في الستينات ونشطت في معارضتها لنظام شاه إيران، وارتبطت بعلاقة وثيقة مع «حركة تحرير إيران» التي تزعمها رئيس الوزراء الإيراني السابق مهدي بازركان.

وبعد سنوات من المعارضة السياسية شهدت المنظمة تحولاً بارزاً في أسلوب عملها عام ١٩٧١ عندما اعتمدت العنف المسلح وبدأت تنفذ أعمال تخريب داخل إيران، ما أدى إلى حملة اعتقالات طاولت غالبية كبار مسؤوليها الذين صدرت في حقهم عقوبات بالإعدام.

وكان في عداد الذين حُكموا بالإعدام زعيم المنظمة مسعود رجوي الذي نجا من الإعدام بفعل حملة دولية نظمها شقيقه، فتحولت العقوبة إلى سجن مؤبد، ثم جاءت الثورة الإيرانية فأطلق سراحه وتولى قيادة المنظمة.

وعلى رغم مشاركتهم في الثورة الإيرانية سرعان ما اختلف «المجاهدون» مع رجال الدين بسبب ولاية الفقيه، فتقربوا من الرئيس الإيراني السابق أبو الحسن بني صدر، وعندما خلعه الأخير آية الله الخميني، عادوا ليوجهوا أسلحتهم ضد النظام كما في عهد الشاه.

وأدت موجة القمع التي استهدفتهم إلى مغادرة رجوي لإيران ولجوئه مع بني صدر إلى فرنسا حيث عملا على إنشاء «المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية». واستغل رجوي التساهل الذي أبدته السلطات الفرنسية في حينه لتفعيل منظمته، معتبراً أن نشاطها في الخارج لا بد أن يؤثر إيجاباً في الأوضاع في الداخل.

لم يأخذ رجوي، الذي ما لبث أن اختلف مع بني صدر، في الاعتبار المساعي التي كان يبذلها النظام الإيراني للخروج من عزلته ولم يتدارك عملية التطبيع بين باريس وطهران سنة ١٩٨٦. وبين ليلة وضحاها تحول إلى ضيف مزعج للفرنسيين الذين أبلغوه بأن وجوده غير مرغوب فيه على أراضيهم، فاتجهت أنظاره نحو العدو اللدود لإيران، أي العراق فانتقل إليه.

وعلى مدى سنوات عمل رجوي على دمغ المنظمة ببصمات واضحة جعلتها أقرب إلى العصبة منها إلى الحزب السياسي. ونجح في تشكيل كتلة متراصة من الأعضاء والأنصار وربطهم بثقافة سوداوية مشحونة بالعداء للنظام الإيراني وبمشاعر التأليه لشخصه وشخص زوجته مريم، وإنما معزولة ومحصورة تماماً في عالم وهمي.

وأسهمت مريم رجوي وهي الزوجة الثالثة لمسعود رجوي بعد أشرف التي قتلها الحرس الثوري الإيراني وابنة بني صدر التي طلقها إثر خلافه مع والدها بدفع الأمور في هذا الاتجاه.

فمجرد زواجهما شكل تعبيراً فاقعاً على عبادة الشخصية كونه قدم لأعضاء المنظمة باعتباره أحد القرارات الثورية والايديولوجية الأكثر أهمية التي اتخذتها المنظمة، وذلك لتبرير تخليها عن زوجها السابق الذي كان أحد أعوان مسعود رجوي.

ومن باب التمايز مع الثورة الإيرانية التي قلصت دور المرأة وقمعتها، قرر رجوي إشراك زوجته إلى جانبه في قيادة منظمة «المجاهدين» سنة ١٩٨٥.

ومن المنفى الفرنسي إلى المنفى العراقي تعمق انقطاع المنظمة عن الشعب الإيراني، فيما ازدادت مريم رجوي تألقاً في صفوف المنظمة. فتولت سنة ١٩٨٧ قيادة «جيش التحرير الوطني»، ثم انفردت منذ سنة ١٩٨٩ بقيادة المنظمة واحتفظ زوجها بلقب الزعيم، وعملت على تأنيث المنظمة التي تشكل النساء غالبية قادتها ونصف فاعلياتها.

وقد يكون الزوجان مريم ومسعود رجوي أضفيا على المنظمة مثلهما الخاصة، لكنهما لم ينجزا بديلاً مقنعاً لا في داخل إيران ولا في الخارج، للنظام الحالي، ولم تنجح دعايتهما التي لا تعرف الكلل في توليد أي تعاطف يذكر. فاقتنع أعضاء المنظمة بأن مريم رجوي نموذج للمرأة الثورية العصرية، وهتفوا لها باعتبارها «شمس الثورة التي ستقودها إلى طهران»، لكن مثل هذه الهتافات عززت بلا شك الريبة لدى الإيرانيين.

وتقلص وجود المنظمة إلى حدود المنطقة التي سمح لها بالوجود فيها على الأراضي العراقية وانحسر الدعم من حولها ليقتصر على دعم النظام العراقي، ثم جاء انهيار هذا النظام ليحرمها من آخر سند حال دون انهيارها.

وعلى غرار زوجها عام ١٩٨٦، لم تدرك مريم رجوي مغزى ما حل في العراق، فاعتبرت أن في إمكانها الانكفاء مجدداً إلى فرنسا وترقب انجلاء الأوضاع. لكن حملة الاعتقالات التي شنتها أجهزة الأمن الفرنسية الثلثاء الماضي، قد تكون أعادتها إلى أرض الواقع. إذ تلقت مريم رجوي ومنظمتها ضربة قاصمة، بررتها السلطات الفرنسية بعدم الرغبة في التساهل مع فريق مصنف أوروبياً ودولياً بأنه إرهابي، وأتاحت لها عملياً تحقيق هدف سياسي مزدوج.

فإيران أدركت من خلال حملة الاعتقالات أن في استطاعتها الوثوق بفرنسا وإبداء المزيد من الانفتاح والتعاون حيالها، كما أدركت الولايات المتحدة، على رغم التباين في الموقف الأميركي حيال أسلوب التعامل مع «مجاهدين خلق»، أن فرنسا شريك جاد يقف إلى جانبها في إطار مكافحة الإرهاب.

وبالحصيلة اختفى مسعود رجوي، واعتقلت مريم، ولم يجد بعض الأعضاء سوى إضرام النار بأنفسهم في بادرة يأس، تعكس مدى تبجيلهم ثقافة الموت والشهادة من أجل قادتهم.